

لبنان

ملخص تنفيذي

يكفل الدستور وقوانين وسياسات أخرى الحرية الدينية، وفي الممارسة العملية، قامت الحكومة بشكل عام باحترام الحرية الدينية.

وينص الدستور على المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات دون تمييز أو تفضيل، لكنه يحدد توازناً للقوى بين المجموعات الدينية الرئيسية.

ولم تبد الحكومة توجهاً نحو التحسن أو التدهور فيما يتعلق باحترام وحماية الحق في الحرية الدينية.

وقد وردت تقارير عن إساءات أو تمييز من المجتمع على أساس الانتماء الديني أو العقيدة أو ممارسة الطقوس الدينية.

وكان هنالك توتر بين الجماعات الدينية، يعود جزئياً إلى التنافس على السلطة السياسية، واستمر صراع المواطنين على أساس طائفي مع الإرث الذي خلفه الحرب الأهلية التي استمرت 15 عاماً (1975 – 1990). وما فتئت الانقسامات والمنافسة بين الطوائف المختلفة قائمة منذ قرون طويلة، وفي حين أن العلاقات بين أتباع الطوائف الدينية المختلفة كانت ودية بصورة عامة، ظلت للهوية الطائفية أهمية كبيرة في معظم جوانب التفاعل الثقافي. وعلى الرغم من التوتر الناجم عن التنافس على السلطة السياسية، ظلت أماكن العبادة التابعة لكل الطوائف الدينية قائمة جنباً إلى جنب، عاكسة بذلك إرث البلد الممتد عبر قرون كملاذ للفارين من التعصب الديني.

وقد ناقشت الحكومة الأمريكية الحرية الدينية وأهمية التعايش السلمي والاحترام المتبادل مع الحكومة اللبنانية كجزء من سياستها الشاملة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان والاستقرار في لبنان. واجتمع السفير وموظفو السفارة بانتظام مع قادة الطوائف الدينية، ودمجوا قضايا الحرية الدينية في برامج التواصل مع الجمهور وبرامج الدبلوماسية العامة التي قامت بها السفارة، وفي المشاريع التي مولتها الحكومة الأمريكية بهدف تعزيز الحوار بين الأديان.

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الانتماء الديني

أظهرت أحدث دراسة ديمografية أجرتها مؤسسة ستاتistics Lebanon (Statistics Lebanon)، وهي مؤسسة أبحاث مقرها بيروت، أن 27 في المائة من السكان مسلمون سُنة، و 27 في المائة مسلمون شيعة، و 21 في المائة مسيحيون موارنة، و 8 في المائة روم أرثوذكس، و 5 في المائة دروز، و 4 في المائة روم كاثوليك، أما الباقون ونسبة 7 في المائة فينتمون إلى طوائف مسيحية أصغر. ويوجد أيضاً عدد صغير جداً من اليهود والبهائيين والبوذيين والهندوس وأعضاء من كنيسة يسوع المسيح لقديسي الأيام الأخيرة (المورمون).

وتتضمن الثمانية عشرة جماعة دينية المعترف بها رسمياً أربع طوائف إسلامية و 12 طائفة مسيحية، بالإضافة إلى الطائفة الدرزية، واليهودية. أما فرعا الإسلام الرئيسيان في البلد فهما المذهب الشيعي والمذهب السنوي. وأصغر جماعتين مسلمتين هما العلويون والإسماعيليون ("السبعينون")، وهما جماعتان شيعيتان. وتنتمي الطائفة المارونية، وهي أكبر جماعة مسيحية، للكنيسة الرومانية الكاثوليكية، وهو انتماء ما زال قائماً منذ قرون، ولكن لها بطريركها الخاص وطقوسها الدينية وعاداتها الكنسية الأخرى. أما ثاني أكبر مجموعة مسيحية فهي أتباع كنيسة الروم الأرثوذكس. ويتوزع المسيحيون الآخرون بين الروم الكاثوليك والأرمن الأرثوذكس (الغريغوريين) والأرمن الكاثوليك والسريان الأرثوذكس (اليعقوبة)، والسريان الكاثوليك والأشوريين (النساطرة) والكلدان والأقباط والإنجيليين (بمن فيهم الجماعات البروتستانتية، مثل المعمدانيين ومجيئي اليوم السابع - السبتيين) واللاتين (أتباع الكنيسة الرومانية الكاثوليكية). ويتركز الدروز، الذين يشيرون إلى أنفسهم باسم الموحدين أو "المؤمنين بإله واحد"، في المناطق الريفية الجبلية الواقعة شرق وجنوب بيروت.

وقد هاجر الكثيرون إلى لبنان من الدول المجاورة هرباً من سوء المعاملة والتمييز على أساس ديني، بمن فيهم أكراد وشيعة وكلدانيون من العراق، بالإضافة إلى مسيحيين أقباط من مصر والسودان. ووفقاً لما قاله أمين عام رابطة السريان، فقد هاجر إلى لبنان حوالي 10,000 عراقي مسيحي وهناك حوالي 3,000 إلى 4,000 مسيحي قبطي يعيشون في البلد.

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني/ السياسي

يحمي الدستور وقوانين وسياسات أخرى الحرية الدينية. ويقضي الدستور بأن تحترم الدولة جميع الأديان والمذاهب وتتضمن أيضاً للمواطنين "على اختلاف مللهم" احترام نظام الأوضاع الشخصية والمصالح الدينية. كما ينص الدستور على المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات دون تمييز أو تفضيل، لكنه يحدد توازناً للقوى بين المجموعات الدينية الرئيسية. ويتم توزيع المناصب السياسية حسب الانتماء الديني وفقاً لإحدى مواد الدستور.

وينص الدستور على أن توزع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين بأعداد متساوية في البرلمان ومجلس الوزراء ووظائف الفئة الأولى في سلك الخدمة المدنية ، التي تشمل منصب الأمين العام ومنصب المدير العام في الوزارات. وينص الدستور أيضاً على توزيع هذه المناصب "بصورة عادلة" تتناسب مع عدد الطوائف الدينية المعترف بها. وقد وُضعت مادة الدستور التي توزع السلطة السياسية والمناصب على أساس التمثيل الديني لمنع أية جماعة دينية بمفردها من اكتساب وضع مهيمن. وينص "الميثاق الوطني" لعام 1943 على أن يتولى منصب الرئيس مسيحي ماروني، ومنصب رئيس الوزراء مسلم سني، ورئيس البرلمان مسلم شيعي. ويطبق هذا التوزيع للسلطة السياسية في الحكومة على الصعيدين الوطني والمحلـي.

كما أن اتفاق الطائف لعام 1989، الذي أنهى الحرب الأهلية في البلد التي استمرت 15 عاماً، أكد مجدداً على هذا الترتيب، وفرض تمثيلاً متساوياً بين المسلمين والمسيحيين في البرلمان وقلص سلطات رئيس الجمهورية المسيحي الماروني. وإضافة إلى ذلك، أقر اتفاق الطائف النص الدستوري القاضي بتعيين معظم كبار

المسؤولين الحكوميين وفقاً للانتماء الديني. وتطبق هذه الممارسة في فروع الحكومة الثلاثة جميعها. وينص اتفاق الطائف أيضاً على توزيع السلطة بين المسلمين والمسيحيين بالتساوي في مجلس الوزراء.

ينص قانون العقوبات على عقوبة بالسجن لمدة أقصاها سنة واحدة بحق أي شخص يدان بـ "التجذيف على الله علناً".

ولا توجد إجراءات للزواج المدني؛ إلا أن الحكومة تعترف بمراسيم الزواج المدني التي تتم خارج البلد، بغض النظر عن الدين الذي ينتمي إليه كل فرد.

وبصفة عامة، كان يرمز إلى الدين في بطاقات الهوية الوطنية، إلا أنه لم يكن يُفرض ذلك، وكان يتم ذكر دين الشخص في وثائق إخراج القيد. ويحق للمواطنين حذف دينهم أو تغييره في بطاقات الهوية ووثائق إخراج القيد الخاصة بهم. ولا تفرض الحكومة الإشارة إلى انتماء المواطنين الديني في جوازات السفر. وبعد تعميم وزارة الداخلية الصادر في شباط/فبراير 2009، لم يعد يُفرض على المواطنين الرمز إلى انتمامهم الديني في بطاقات الهوية الوطنية أو وثائق إخراج القيد الخاصة بهم.

وقد أشارت وثائق الحكومة إلى المواطنين اللبنانيين اليهود على أنهم إسرائيليون، مع أنهم ليسوا مواطنين إسرائيليين.

وكان اعتراف الحكومة بشكل رسمي بالجماعات الدينية شرطاً قانونياً ليتسنى لها ممارسة معظم أنشطتها الدينية. ويتبعين على الجماعة التي تسعى للحصول على اعتراف رسمي أن تقدم للحكومة بياناً بعقيدتها ومبادئها الأخلاقية لكي تراجعها الحكومة للتأكد من أن تلك المبادئ لا تتعارض مع القيم السائدة أو مع أحکام الدستور. وكبديل عن ذلك، تستطيع الجماعات الدينية أن تتقدم بطلب للاعتراف الرسمي بها من خلال الطوائف الدينية المعترف بها. إلا أنه لن يتم الاعتراف بها، في حال اختيارها التوجه بطلبها من خلال تلك الطوائف، كطائفة مستقلة بل سيُعترف بها كجزء من الطائفة التي تقدمت بطلب الاعتراف من خلالها. ولا تختلف متطلبات التسجيل من خلال هذه الطريقة عن متطلبات التسجيل عن طريق التقدم مباشرة إلى الحكومة بل هي نفسها. وينطوي الاعتراف الرسمي على مزايا معينة، مثل الإعفاء من الضرائب والحق في تطبيق القوانين الدينية على مسائل الأحوال الشخصية.

وقد سمحت الحكومة في معظم الحالات للمجموعات الدينية المعترف بها باعتماد قوانينها المتعلقة بالعائلة والأحوال الشخصية، كالزواج والطلاق وحضانة الأطفال والإرث. ولدى كل من الشيعة "الإثنى عشرية" والسنّة والمسيحيين والدروز محاكم دينية معينة من قبل الدولة وتحصل على دعم مالي من الحكومة. وتعتمد هذه المحاكم قوانينها الدينية الخاصة لدى البت في قضايا الأسرة والأحوال الشخصية.

ويجوز للجماعات غير المعترف بها أن تمتلك ممتلكات وأن تجتمع للعبادة دون تدخل من الحكومة؛ إلا أن هذه الجماعات محرومة من بعض الأمور بموجب القانون لأنها لا يجوز لها من الناحية القانونية القيام بإجراءات زواج أو طلاق معترف بها ولا تتمتع بوضع يوّه لها للبت في قضايا الميراث. ويجوز للشخص أن يغير دينه إذا وافق رئيس الجماعة الدينية التي يرغب الفرد الانضمام إليها. ولم يُبلغ في الممارسة العملية عن حدوث رفض.

وقد سمحت الحكومة لجميع الطوائف الدينية بنشر مواد دينية بلغات مختلفة.

وفي حال ضبط عاملين في مجال الشؤون الدينية، ممن لا يعملون تحت رعاية منظمة دينية مسجلة لدى الحكومة، وهم يمارسون العمل أثناء إقامتهم في البلد بموجب تأشيرة سياحية، فإنهم يعتبرون مخالفين لوضع تأشيرتهم، وبالتالي يتم ترحيلهم من البلاد. وكانت الحكومة تصدر تأشيرات للعاملين في مجال الشؤون الدينية لمدة شهر واحد؛ وإذا قرروا البقاء لفترة أطول، يتبعن عليهم إتمام المعاملات المتعلقة بتصاريح إقامتهم في غضون ذلك الشهر الواحد. كما يلزم العاملون في مجال الشؤون الدينية بالتوقيع على نموذج "الترام بالمسؤولية" قبل إصدار تأشيراتهم، مما يخضعهم لللاحقة القضائية للترحيل الفوري في حال قيامهم بأي نشاط من شأنه أن يؤدي إلى التحرىض وإثارة النعرات الطائفية أو المجتمعية أو الدينية وتوجيه الانتقاد للدولة اللبنانيّة أو لأي دولة أخرى، باستثناء إسرائيل.

ولم تكن بعض الجماعات الدينية، مثل البهائيين والبوذيين والهندوس وجماعات المسيحيين البروتستانت غير المسجلين، ممتنعة باعتراف رسمي بها. وقد حُرمت هذه الجماعات من بعض الميزات بموجب القانون إذ إن أتباعها غير مؤهلين لشغل مناصب حكومية معينة، ولكن يُسمح لهم بممارسة شعائرهم الدينية بحرية. إلا أن عدداً من أعضاء الجماعات الدينية غير المسجلة مسجلون في سجلات الحكومة ضمن الطوائف الدينية المعترف بها. وقد كانت قرارات الحكومة، المتعلقة بمنح الاعتراف الرسمي للجماعات الدينية التي تقدمت بطلبات، تُتخذ خلال وقت مناسب ولم تتسم بالتعسفية.

ويتعين على كنائس الإنجيليين البروتستانت تسجيل نفسها في المجمع الكنسي الإنجيلي، وهو مجموعة استشارية غير حكومية تمثل هذه الكنائس لدى الحكومة. ويتمتع المجمع الكنسي الإنجيلي بالحكم الذاتي ويشرف على الشؤون الدينية الخاصة بالطوائف البروتستانتية. وقد اشتكتى ممثلو بعض الكنائس من أن المجمع الكنسي الإنجيلي ما زال يرفض تسجيل جماعات بروتستانتية جديدة في عضويته منذ عام 1975، مما أدى إلى الإضرار بأعضاء تلك الجماعات.

وتحتفل الحكومة بالمناسبات الدينية التالية بوصفها أعياداً وطنية: عيد الميلاد لدى المسيحيين الأرمن وعيد الأضحى وعيد مار مارون ورأس السنة الهجرية وعاشوراء والجمعة العظيمة وعيد الفصح (حسب الطقوس الغربية والشرقية) والمولد النبوي وعيد جميع القديسين وعيد الصعود وعيد البشارة وعيد الفطر وعيد الميلاد. وتنحى الحكومة أيضاً الأرمن العاملين في القطاع العام إجازة يوم عيد القديس فارتان.

الممارسات الحكومية

لم ترد أية تقارير عن انتهاكات للحرية الدينية.

ويعد اتفاق الطائف لعام 1989 إلى إلغاء الطائفية السياسية في نهاية المطاف لتحول محلها "الخبرة والكفاءة"؛ إلا أنه لم يتم إحراز سوى تقدم يكاد لا يُذكر في هذا المجال. وقال ممثلو الجماعات المسيحية الأقل تمثيلاً، أو جماعات "الأقلية" المسيحية، مثل المسيحيين السريان، إن الحكومة قامت بالتمييز ضدهم لأنها لم يتم تعين أي شخص من طائفتهم الدينية في منصب وزير. وفي حين أن أعضاء هذه الجماعات شغلوا بعض مناصب الخدمة المدنية رفيعة المستوى، مثل منصب مدير عام، إلا أنها قالت إن معظم المناصب شغلها موارنة وروم أرثوذكس. وقالت هذه الجماعات أيضاً، إنه في حين أنها تقدر عدد أتباعها بنحو 54,000 نسمة، فإنه لم يخصص لها سوى مقعد واحد في البرلمان.

وقد قامت المجالس القيادية للمسيحيين بترشيح رجال دين للمناصب المسيحية الدينية العليا وقام الدروز بترشيح رجال دين للمناصب الدرزية الدينية العليا؛ إلا أنه تم ترشيح المفتى السنى والمفتى الشيعي بمصادقة رسمية من مجلس الوزراء، وتلقى كل منهما راتباً شهرياً من الحكومة. كما قامت الحكومة بتعيين القضاة الشرعيين المسلمين والدروز ودفعوا رواتبهم. أما رؤساء الجماعات الدينية الأخرى، مثل كنيسة الروم الأرثوذكس والكنيسة الرومانية الكاثوليكية، فلم يحصلوا على رواتب من الحكومة.

القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

لقد وردت تقارير عن إساءات أو تمييز من المجتمع بسبب الانتماء الديني أو العقيدة أو ممارسة الطقوس الدينية.

في 27 مارس/آذار، انفجرت قنبلة خارج كنيسة السريان الأرثوذكس في زحلة، وأفادت التقارير أنها تسببت في أضرار جسيمة دون وقوع اصابات. ولم تكن أي جهة قد أعلنت مسؤوليتها عن الحادث لدى حلول نهاية العام. وفي حين أنه كانت هناك تقارير دورية تفيد بوجود توتر ووقوع مواجهات بين الحين والآخر بين المجموعات الدينية خلال العام، عزا بعض المراقبين ذلك إلى الخلافات السياسية، والتركيبة التي خلفتها الحرب الأهلية، وتصاعد التوترات السياسية بشأن العنف في سوريا. وفي 17 يونيو/حزيران، وقعت صدامات في مدينة طرابلس بين علوبيين يقطنون منطقة جبل محسن وبين السكان السنة في حي باب التبانة القريب منها مما تسبب في سقوط سبعة قتلى وإصابة عشرة أشخاص بجرح. وظلت هذه المنطقة من طرابلس تشهد اشتباكات متقطعة بين السكان الشيعة والسنة.

وفي ديسمبر/كانون الأول احتمم التوتر في صيدا عندما رد الشيخ السنى أحمد الأسير على ما اعتبره إهانة لزوجة النبي محمد [عائشة] من قبل رجل الدين الشيعي محمد يزبك ودعا إلى الاعتصام دفاعاً عن الإسلام. وأفادت تقارير صحافية بوجود توترات أيضاً بسبب تظاهرات تم التخطيط لها لاحتفالات ذكرى عاشوراء الشيعية. وقد سارع الزعماء الدينيون المحليون إلى تخفيف لهجة الخطاب والتقاويم على حل وسط مقبول لموكب عاشوراء.

وخلال العام، استخدم حزب الله لغة قوية في خطابه العام ضد إسرائيل، التي ما زالت البلد في حالة حرب معها، وسكانها اليهود.

وفي تموز/يوليو، اتهم مطران الكنيسة الأرثوذكسيّة السورية في لبنان، جورج صليبيا، في مقابلة تلفزيونية على قناة الدنيا، الصهيونية بالسيطرة على الأسواق المالية العالمية والمنظمات الدولية، واعتبر الصهاينة مسؤولين عن التحریض على كل الحروب العالمية والشروع. كما حمل صليبيا اليهود مسؤولية موت المسيح، وأشار إلى التزویر الفيصرى القديم، (كتاب) بروتوكولات حكماء صهيون ، الذي يروج لمقولته وهمية زائفه بالسيطرة اليهودية على العالم، قائلاً إن الكتاب يظهر تأثير الصهاينة على السياسات العالمية. وفي أكتوبر/تشرين الأول استشهدت أيضاً بشرى غرز الدين، وهي كاتبة عمود في جريدة الديار اليومية، بكتاب بروتوكولات حكماء صهيون عندما ادعى أن اليهود حرضوا على الربيع العربي كجزء من مؤامرتهم للسيطرة على العالم.

وخلال العام، أفاد ممثلون عن مجلس الملة الإسرائيلي باستمرار أعمال التخريب ضد المقبرة التي يملكونها اليهود في وسط بيروت.

ولم تكن هناك أي اعتقالات أو ملاحقات قضائية تتعلق بتلك الأعمال بحلول نهاية العام.

ولا توجد أي عوائق قانونية تحول دون التبشير، إلا أن المؤسسة الدينية تثني بقوة عن مثل هذا النشاط.

وكان زعماء الطوائف الرئيسية الدينيون يجتمعون بشكل منظم لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك بينهم وللدعوة إلى المزيد من� الاحترام المتبادل.

القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية

ناقشت حكومة الولايات المتحدة موضوع الحرية الدينية مع الحكومة وأهمية التعايش السلمي والاحترام المتبادل كجزء من سياستها العامة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان والاستقرار في لبنان.

وقد عملت سفارة الولايات المتحدة على دفع عجلة هذا الهدف من خلال اتصالاتها مع المجتمع على جميع المستويات، ومن خلال بياناتها العامة وبرامج الدبلوماسية العامة التي تقدمها السفارة، ومن خلال تمويل المشاريع التي يقصد منها تعزيز الحوار بين الطوائف الدينية المختلفة.

وقد اجتمع السفير ومسؤولو السفارة بصورة منتظمة مع زعماء الطوائف الدينية وناقشوا بصورة منتظمة قضايا تتعلق بالحرية الدينية والاحترام المتبادل. وفي سياق الربيع العربي، أكدت السفارة في اتصالاتها مع القيادات الدينية والسياسية وفي برامج التواصل مع أبناء الشعب على مبدأ وجوب حماية الحكومة لحقوق الإنسان المعترف بها عالمياً لجميع الحاليات والأديان على اختلافها. وقد دعمت حكومة الولايات المتحدة مبادئ اتفاق الطائف، وناقشت موظفو السفارة بصورة منتظمة مسألة الطائفية مع الزعماء السياسيين والدينيين وقادرة المجتمع المدني.